

دعوة عطاء تقديم خيطان بوليستر خاص بمكائن الخياطة في صوامع الحبوب

ترغب وزارة الصناعة والتجارة والتمويل بطرح عطاء لتقديم خيطان بوليستر خاص بمكائن الخياطة في صوامع الحبوب حسب الشروط والمواصفات والكميات التالية:-

- 1- لون الخيطان أبيض.
- 2- تورد الخيطان على شكل بكرات (كونات) مخروطية .
- 3- متوسط وزن البكرة (40-30) غم.
- 4- متوسط وزن الخيوط بدون البكرة (1000 غم) + (100 غم) أو (-50 غم).
- 5- ان تكون الخيطان مصنعة بطريقة الغزل القطني .
- 6- يجب أن تكون الخيطان جديدة 100 %.
- 7- يجب أن تكون البكرات موضوعه في صناديق كرتونية بحيث لا يتجاوز وزن الكرتونة الواحدة قائماً من 20 - (30) كغم ويجب أن يكون مكتوباً على الكرتونة جميع المعلومات مثل عدد البكرات والوزن القائم والوزن الصافي لكل كرتونة.
- 8- يجب أن تكون البكرات متساوية في الوزن لجميع الشحنة وداخل كل كرتونة.
- 9- يجب أن تكون كل بكرة ملفوفه بورق السلفان أو النايلون الجيد ومغلقة حتى لا تختلف الخيطان.
- 10- يجب أن تكون الكراتين مغلفة من الداخل بطريقه تحمي الخيطان من الرطوبة والمياه والغبار عند التخزين.
- 11- على المتعهد تقديم شهادة منشأ تثبت فيها بأن الخيطان مصنوعه قبل الشحن بفتره لا تتجاوز الشهرين.
- 12- يتم فحص الخيطان للتأكد من مطابقتها للمواصفات في مختبرات الجمعية العلمية الملكية وعلى نفقة المتعهد.

13- يجب أن تكون الخيطان مطابقة للمواصفات الفنية المبينة التالية :-

أ/ قوة الشد للخيط لانقل عن (70) نيوتن .

ب/ عدد جدلات الخيط واتجاه البرم 4 جدلات(S) .

ج/ نمرة الخيط بالنظام المترى (NM) (4/20) .

د/ نوعية الالياف المستخدمة 100% بوليستر .

14- الكمية المطلوبة (20) عشرون طن (10+ %) او (- 5 %) صافي واصله مستودعات خو.

15- يكون السعر المقدم للكغم الواحد واصل مستودعات خو وشاملاً كافة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والتخليص والرسوم الاضافية والضرائب بما فيها ضريبة المبيعات واية عوائد حكومية اخرى .

16- تكون المحاسبة على أساس الوزن الصافي للخيوط على أن لا يتجاوز متوسط وزن البكرة الوزن (1100) غم ويعتمد الوزن الأقل.

الشروط العامة :-

1. تقدم العروض ضمن مغلق مكتوب عليه رقم وموضوع العطاء وتسجل لدى قسم العطاءات ثم تودع من قبل المناقص في صندوق العطاءات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين قبل الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس الموافق 2026/12/2.

2. على مقدم العرض الارتباط بعرضه لمده لانقل عن شهر من وقت فض العروض.

3. لجنة العطاءات غير مسؤوله عن أية أخطاء قد يرتكبها المناقص في وضع أسعاره وتعتبر هذه الاسعار نهائية وملزمه له بمجرد فض العروض.

4. لا يحق للمتعهد المطالبة بأية زيادة بالأسعار مهما كانت الاسباب بعد فض العروض.

5. لن ينظر بأي عرض لا يتقييد بمواصفات وشروط دعوة العطاء ويجب أن تكون العروض المقدمة شامله لجميع بنود دعوة العطاء الا اذا رأت اللجنة في ذلك ما يناسب الصالح العام.

6- أ/ يرفق العرض بكفاله بنكيه غير مشروطه صادره من بنك محلي أو بشيك مصدق لدخول العطاء بقيمة 5% (خمسة بالمائة من قيمة العرض المقدم وترفض العروض المرفقة بكفاله نقل عن القيمه المذكورة أعلاه وتعاد هذه الكفاله الى الذين لم يحال عليهم العطاء بناءً على طلبهم والى الذين تمت الاحاله عليهم بعد تقديم كفالة حسن التنفيذ .

ب/ يلتزم المناقص المحال عليه العطاء بتقديم كفالة بنكيه غير مشروطه ومقبولة لدى الوزاره لحسن التنفيذ بنسبة 10% من قيمة الاحاله صادره عن بنك محلي .

7- للجنة العطاءات الحق في قبول العرض أو العروض التي تعتبرها أكثر موافقه للصالح العام ولها الحق أن تجزء العقد أو الاحاله على أكثر من مناقص ولها الحق أن تلغى العطاء دون ابداء الاسباب وبدون أن يكون للمناقصين الحق في مطالبتها بأي ايضاح أو تفسير أو تعويض.

8- يقدم المناقص سعراً نهائياً غير قابل للتفاوض ، وفي حالة التساوي بأقل الاسعار بين مناقصين أو أكثر يقدم كل منهم عرضاً خطياً بالسعر النهائي ضمن الوقت المحدد وبنفس الجلسه معاً ويكون هذا العرض جزءاً لا يتجزأ من عرض المناقص .

9- أ/ يعتبر المناقص مستكفاً وتصادر الوزاره تأمين دخول العطاء في الحالات التالية :-

1. عدم حضوره لمبني الوزاره خلال يومين من تاريخ دعوته بأي وسيلة لغاية تبليغه قرار الاحاله.

2. رفضه تبلغ قرار الاحاله .

3. عدم تقديمها لكافالة حسن التنفيذ ضمن المده المنصوص عليها في الماده (13) .

ب/ كما يعتبر المناقص مستكفاً وتصادر الوزاره كفالة حسن التنفيذ في حالة رفضه التوقيع على الاتفاقيه خلال ثلاثة أيام من تقديمها لكافالة حسن التنفيذ .

10- يحق للوزارة دون الحاجه الى اي اخطار او اجراء مسبق لصرف قيمة الكفالات المنصوص عليها في هذا العطاء وفي الاحفاظ بتلك القيمه على حساب أي تعويض يستحق للوزاره بسبب اخلال المتعهد بأي شرط من شروط هذا العطاء .

11- تعفى الوزارة من ضرورة ارسال أي إنذار أو اخطار عادي أو عدلي أو أي اجراء قضائي قبل ممارسته حقوقها المنصوص عليها في دعوة العطاء والاتفاقية اللاحقة.

12- اذا نشأ خلاف أو نزاع بشأن هذا العطاء أو الاتفاقية التي ستوقع مع المتعهد فانه يبيت فيه عن طريق المحاكم الاردنية الا اذا رغبت الوزارة أن يبيت فيه عن طريق التحكيم الاردني المعمول به وقت نشوء النزاع أو الخلاف .

13- يلتزم المتعهد بتقديم كفاله بنكيه مقبولة وغير مشروطه لدى الوزارة لحسن التنفيذ بنسبة 10% من قيمة الإحالة صادره عن بنك محلي خلال اسبوع من تاريخ تبلغه رسميًّا بقرار الاحاله .

14- لا يجوز زيادة أو انفاص الكميات المحدده في هذا العطاء أو اجراء أية اضافات أو تغييرات الا بموافقة خطيه من معالي الوزير أو عطوفة الامين العام .

15- اذا أخل المتعهد او خالف او تخلف او قصر او عجز عن تقديم الكميات المشتراه منه او أي جزء منها يحق لوزارة الصناعة والتجارة والتموين اتخاذ الاجراءات التالية مجتمعة أو منفردة بحقه:-
أ/ فسخ قرار الاحاله و/أو اتفاقية الشراء و/أو مصادرة كفالة حسن التنفيذ كلياً أو جزئياً .

ب/شراء الكميات كلها او ما تأخر منها او أية كميته مخالفه للمواصفات وذلك من الاسواق المحليه و/أو الاجنبية بالاسعار الرايجه وتصميته فرق الاسعار .

ج/تغريم المتعهد مبلغ (50) خمسون دينار عن كل يوم تأخير بما لايزيد عن 15% من قيمة العقد.

د/ تستوفى الغرامات التي تتحقق على المتعهد و/أو أية مبالغ تستحق للوزارة بسبب عدم قيامه بأى التزامات من كفالاته لدى الوزارة او أية استحقاقات له لدى الحكومة و/أو وفقا لقانون تحصيل الاموال العامة.

16- يلتزم المتعهد الذي يحال عليه العطاء بدفع رسوم الطوابع القانونية المستحقة الى محاسب وزارة الصناعة والتجارة والتموين / مديرية الشؤون المالية والحساب التجاري / قسم البنوك والصناديق وتزويد الوزارة بالايسالات الالزمه أو بصوره مصدقه عنها خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه رسميًّا بقرار الاحاله وذلك قبل توقيع الانقاقيه تحت طائلة تحمله المسؤوليه المترتبه على ذلك في حال ارتكابه أية مخالفه لقانون الطوابع أو الانظمه والتعليمات الصادرة بموجبه .

17- القوه القاهره حسب مبادئ القانون الاردني المعمول به وقت نشوء النزاع أو الخلاف.

18- يلتزم المتعهد المحال عليه العطاء بتقديم كفاله عدليه لضمان سوء المصنعيه لمدة لا تقل عن سنه بكامل قيمة العطاء مضافاً اليها (15%) من قيمتها وذلك تتنفيذاً لنص الماده 16/أ من تعليمات العطاءات رقم (1) لسنة 1994 .

19- لا يحق للمتعهد المطالبه بأي عطل أو ضرر أو تعويض بأية طريقه من الطرق وبأية وسيله من الوسائل نتيجه لرفض الوزارة استلام أية كمية مخالفه للمواصفات أو لكونها غير صالحة للاستعمال.

20- يتم الدفع بموجب مطالبه رسميه بعد استلام المستندات والبضائعه في مستودعات خو ومطابقتها للمواصفات .

21- يتم توريد البضائعه واصله مستودعات خو خلال شهرين من تاريخ كتاب التبليغ بالاحالة.

22- على المناقص تحديد منشأ البضاعة المعروضة ويحق للجنة العطاءات رفض أي منشأ تراه غير ملائم دون ابداء الاسباب .

23- أ- يجب على المناقص المحلي الذي يرغب المشاركه في العطاءات تقديم الشهادات المصدقه التي تثبت انه مسجل حسب الاصول لدى أمين السجل التجاري أو لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين وأن يبرز شهاده ساريه المفعول تثبت ذلك وترفق مع العرض الذي يقدمه ويستبعد أي عرض يخالف ذلك .

ب- يجب أن يكون للشركات الأجنبية التي ترغب في الدخول بالعطاء ممثل أردني او مكاتب مسجلة لها في الأردن حسب الأصول أو وكيل أو وسيط أو ممثل او مقيم اردني مسجل حسب الأصول لدى أمين السجل التجاري او لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتمويل وان ييرز كتاب بعدم الممانعه من مراقب الشركات ولاتقبل العروض المقدمه من الشركات الاجنبية مباشره الا من خلال المكاتب او الممثل في الاردن على ان يرفق صوره عن سند تسجيل الشركة الوكيله.

ج- يجب على الشخص الذي يشارك بالنيابه عن أي شركه ان يكون مفوضاً أصولياً للمشاركة بالعطاء وعليه ان ييرز مايثبت ذلك.

24- يلتزم المتعهد باستبدال أية كمية تثبت عدم صلاحيتها للاستعمال بدون أي اعتراض وفي حالة عدم استبدالها يخصم ثمن هذه الكمية من القيمة المتبقية أو من كفالة حسن التنفيذ.

25- يعتبر المناقص او وكيله المفوض الذي يتم الشراء منهما مسؤولين مسؤولية مباشره عن كل عطل او ضرر قد ينشأ من جراء المخالفه أو التأخير مهما كان السبب.

26- يجب ان تكون العروض مكتوبه باللغة العربية ولا تقبل العروض المرسلة بواسطه التلكسات والفاكسمي.

27- يقدم المناقص سعره بالدينار الاردني او العملات القابله للتحويل على اساس سعر الكيلو جرام الواحد صافي بدون وزن المخروط واصل مستودعات خو.

28- على المتعهد الذي يرسو عليه العطاء تزويد الوزارة باسم المنشأة باللغتين العربية والإنجليزية (كما هو وارد بالبنك) والرقم الوطني للمنشأة واسم البنك وفرعه ورقم الحساب البنكي (عربي/ إنجليزي) والـ IBAN الخاص به والرقم الضريبي حيث انه لن يتم قبول أي مطالبة مالية لا تحتوي على هذه المعلومات.

29- على المناقص أن يكون من الملتحقين بالتسجيل بنظام الفوترة الوطنية الإلكتروني.

رئيس لجنة العطاءات

دانا الزعبي

الأمين العام